المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 25-11-2006 العـــدد : 4793
الصفحـات : 22 المسلسل : 113

أزمة الكهرباء: إعادة النظر في تعرفة الاستهلاك ضرورة ولكن ليست كما قد يتصور البعض «1»

كتبت في مقالة سابقة تحت عنوان "أزمة الكهرباء... المطلوب تشخيص الداء قبل وصف الدواء"، نشرت في صحيفة "الاقتصادية" في تاريخ 2006/9/16م، أن أزمة الكهرباء ترجع أساساً لأسباب مالية بحتة، وأن الشركة تعاني من عجز مزمن في السيولة النقدية، وأن هذا العجز هو نتيجة حتمية لقرارات سابقة تتعلق بسياسة الكهرباء اتخذت على مدى الـ 32 سنة الماضية في ظل مراحل اقتصادية متفاوتة كان أولها القرار الذي اتخذته الدولة عام 1974م بتوحيد تعرفة استهلاك الكهرباء على مستوى المملكة بأسعار تقل عن التكلفة الفعلية على أساس أن الدولة تعوّض شركات الكهرباء عن الخسائر التي ستلحق بها نتيجة تطبيق هذه التعرفة. وخلصت في مقالتي تلك إلى أن استمرار هذا الوضع الذي تعيشه شركة الكهرباء لا يخدم المصلحة العامة، وأنه من الضروري إعادة النظر في هيكلة اقتصاد قطاع الكهرباء على أسس واقعية تأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية لهذه المشكلة. كما أشرت إلى أن البعض قد يدعو إلى النظر في إمكانية زيادة التعرفة الحالية، إلا أن ذلك ليس هو البديل الوحيد، وأن المهم هو تشخيص الداء قبل وصف الدواء. وقد جاءت مقالتي تلك كواحدة من مجموعة مقالات نشرت في الصحف المحلية عن أزمة الكهرباء على أثر تصريح صدر عن معالي المهندس محمود عبد الله طيبة رئيس مجلس إدارة الشركة ونائب رئيس مجلس الشورى في 2006/6/22م نُشر في صحيفة الحياة من بين صحف محلية أخرى، حيث وصف أوضاع الشركة السعودية للكهرباء بأنها "مُحرجة وأنها تواجه عقبات وصعوبات تهدد التطور والنهوض في المملكة". ومن بين ما ذكره معاليه "أن تعديل تعرفة الاستهلاك التي أقرها مجلس الشورى، كما أقرها مجلس الوزراء في بداية عام 2000م لم تطبق على أرض الواقع إلا في نحو سبعة أشهر ثم خُفضت من دون أي دراسة لمصلحة أصحاب الدخول الوفيرة فقط... وقد فوّت ذلك على الشركة دخلاً مقداره 4 آلاف مليون ريال سنوياً في المتوسط". ونشرت صحيفة "الرياض" بتاريخ 2006/10/5م خبراً مفاده أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود "أصدر توجيهاته الكريمة إلى وزارتي المالية، والمياه والكهرباء لاتخاذ كل ما من شأنه توفير الدعم اللازم لقطاع الكهرباء في كافة المجالات المالية والتنظيمية والتخطيطية وبما يُمكّن الشركة السعودية من مواجهة متطلبات توفير الخدمة الكهربائية على المديين القريب والبعيد". وتستطرد الصحيفة بالقول إن وزارتي المالية والكهرباء ستقومان بتنفيذ التوجيه الكريم وفق عدة آليات أولها الطلب من الجهات الحكومية تسديد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 25-11-2006 العـــدد : 4793
الصفحـات : 22 المسلسل : 113

د. طلال عبد الكريم بكر
talalbakr@hotmail.com

المستحقات المالية المستقبلية للشركة السعودية للكهرباء فوراً في حين سيتم جدولة المبالغ المستحقة عن السنوات السابقة على ثلاث سنوات، إضافة إلى العمل على حلّ جميع المشاكل المالية القائمة بين الشركة وشركة أرامكو السعودية والمؤسسة العامة للتحلية، بخصوص تسديد كل منها ما للطرف الآخر من مستحقات مالية. كما ذكرت الصحيفة في نص الخبر نفسه أنه سيتم تقديم قروض حكومية تدعم الشركة للقيام بتوسعاتها لمواكبة الزيادة السنوية والنمو في الأحمال الكهربائية في مختلف أنحاء المملكة والمحافظة على استمرار واستقرار إمدادات الخدمة الكهربائية لمواجهة الأحمال المتنامية.. انتهى الخبر. وبهذه المناسبة صدر تصريح من كل من معالي المهندس محمود عبد الله طيبة رئيس مجلس إدارة الشركة وسعادة المهندس صالح البراك الرئيس التنفيذي للشركة نشرا في صحيفة "عكاظ" بتاريخ 2006/10/5م. وجاء تصريح المهندس محمود طيبة تحت عنوان "سنستفيد من الدعم السخي بإعداد حلول عاجلة لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء" حيث ذكر معاليه من بين ما ذكر "أن الشركة أعدت كذلك خطة طويلة المدى تشتمل على احتياجاتها من المشاريع الكهربائية في مجالات توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وسيتم عرضها على مجلس الإدارة، ومن ثم تتم مناقشتها مع المختصين في وزارة المياه والكهرباء وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تمهيداً لإقرارها وتنفيذها حسب الجدول الزمني المحدد".. ويلاحظ هنا عبارة " تنفيذها حسب الجدول الزمني المحدد " التي ربما تعني أن معاليه مطمئن إلى توافر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة طويلة المدى، أو إنها قد تكون من باب التمني.. وهذا ما أعتقده شخصياً أما المهندس علي البراك الرئيس التنفيذي للشركة فذكر أن " الدولة بهذا الدعم اللا محدود تسهم في تقديم الخدمة الكهربائية للمواطنين وخاصة الشرائح الدنيا بأسعار رمزية تقل كثيراً عن سعر التكلفة"!! الجدير بالذكر أن الشركة السعودية للكهرباء سبق أن أعلنت في بيان لها نُشر في صحيفة "الاقتصادية" بتاريخ 2006/10/18م عن نمو صافي أرباحها إلى 1,900 مليون ريال خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2006م. وعلى هذا المقياس فإنه من المتوقع أن يبلغ صافي أرباح الشركة بنهاية العام نحو 2,500 مليون ريال. طبعاً هذه الأرقام مبنية على حسابات غير مدققة، وربما أن هذا المبلغ يقل عن ذلك بعد مراجعة الحسابات وتدقيقها من قبل مراجع الحسابات القانوني. على أية حال سوف أعود إلى مناقشة مفهوم هذه الأرباح فيما بعد. إلا أنني أود أن أذكر هنا إلى أن كون أن الشركة قد حققت أرباحاً، أو فائضاً، من خلال تطبيق التعرفة الحالية يعني أن التعرفة ليست هي سبب المشكلة، كما حاول أن يوحي معالي رئيس مجلس الإدارة بذلك فيما ذكرنا أعلاه.. إلا أنه وبغض النظر عن كون أن الشركة تحقق فائضاً في الإيرادات من خلال تطبيق هذه التعرفة، فإننا نعتقد أن التعرفة الحالية من حيث تركيبتها والأسس التي بنيت عليها تحتاج إلى إعادة نظر لأسباب عديدة سنعرض بعضها فيما بعد. وربما أن تصريح معالي وزير المياه والكهرباء بأن "هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تقوم حالياً بدراسة تعرفة الكهرباء تمشياً مع توجيهات مجلس الوزراء" (عكاظ 2006/11/13م) هو بداية الطريق في هذا الخصوص. ولأن تعديل التعرفة بأي شكل من الأشكال أمر يهم مستهلكي التيار الكهربائي أكثر مما يهم مساهمي الشركة كون أن الشركة مرفق عام، ويجب أن يخدم المستهلكين بأقل الأسعار الممكنة قبل أن تكون شركة مساهمة تحقق أرباحاً لمساهميها، وخصوصاً أن الدولة (الحكومة وشركة أرامكو السعودية) هي أكبر المساهمين، حيث تبلغ حصتها نحو 81 في المائة من رأس المال، وهي لا شك في غنى عن تحقيق أرباح من وراء تقديم خدمة أساسية للمواطنين. والدولة عندما تقرر تعرفة لخدمات مرفق من المرافق العامة، إنما تقصد أن يكون هذا المرفق قادراً بذاته على سدّ نفقاته والاقتراض لتمويل توسعاته لمقابلة الطلب المتزايد على خدماته. وهذه سُنة حميدة نتمنى أن تطبق على كافة المرافق الأساسية كالماء والكهرباء والخدمات البريدية، وذلك لتجنيبها التأثيرات السلبية التي تنتج عن انخفاض إيرادات الدولة من وقت لآخر تبعاً لتذبذبات أسعار البترول العالمية. وأدرك أن الكثير قد لا يوافقني هذا الرأي، ولكن في اعتقادي أن هذا هو الضمان الوحيد لاستمرارية هذه المرافق المهمة بغض النظر عن الظروف المالية للدولة. ما علينا، ولنرجع مرة أخرى إلى الكهرباء وتعرفة الكهرباء. كما هو معروف أن تعرفة الكهرباء (سعر بيع الوحدة) تبنى على أساس معرفة تكلفة إيصال هذه الوحدة إلى

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 25-11-2006 العـــدد : 4793
الصفحـات : 22 المسلسل : 113

المستهلك. والوحدة المتعارف عليها هي كيلو وات ساعة (ك و س). ولذلك فإنه كلما انخفضت التكلفة انخفض مستوى التعرفة أو ازدادت ربحية المرفق في حالة ما إذا كانت التعرفة محددة مسبقاً. وسُبُل تخفيض التكلفة متعدد.. فعلى سبيل المثال زيادة كفاءة وحدات الإنتاج والنقل والتوزيع، زيادة الكمية المنتجة من طاقة إنتاجية مجددة، زيادة نسبة الاستهلاك الصناعي في مجمل الاستهلاك العام، انخفاض نسبة الفاقد في الشبكة. هذه أهم سُبُل تخفيض تكاليف إنتاج وإيصال الطاقة الكهربائية إلى المستهلك. ولعل من أهم عوامل خفض نفقات الإنتاج في شبكات الشركة السعودية للكهرباء هو عامل الأحمال الصناعية في مدينة الجبيل الصناعية ومنشآت شركة أرامكو السعودية. كما أن من أهم عوامل زيادة نفقات الإنتاج هو إيصال الكهرباء إلى مناطق غير اقتصادية مثل القرى والهجر النائية، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من الأخذ في الاعتبار تأثير هذه العوامل في المستقبل المرئي عند إعادة النظر في هيكل التعرفة الحالية. فعلى سبيل الإيضاح هناك خطة لدى شركة أرامكو لإنشاء محطات توليد طاقة خاصة بها والاستغناء عن الطاقة المولدة في محطات الشركة السعودية للكهرباء. وهذا - إن صح الخبر - يعني حرمان شبكة الشركة السعودية للكهرباء من حمل صناعي كبير، وسيؤدي بالتالي إلى رفع متوسط تكلفة بيع الطاقة الكهربائية لدى الشركة السعودية للكهرباء. كذلك فإن الشركة السعودية للكهرباء ملزمة بحكم النظام بإيصال التيار الكهربائي إلى القرى والهجر التي لم تصلها الكهرباء بعد، وهذا بدوره سيرفع من متوسط تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية لدى الشركة السعودية للكهرباء. وبطبيعة الأمر فإن هناك مجمعات تجارية وسكنية ضخمة تنشأ في المدن الرئيسية وهذه سيكون لها تأثير إيجابي على خفض متوسط سعر إيصال الخدمة. المهم هنا هو محصلة تأثير هذه العوامل على متوسط سعر بيع الطاقة الكهربائية. وفي اعتقادي أن فقدان الشركة أحمال شركة أرامكو السعودية سيطغى على أي إيجابيات قد تنتج من دخول المجمعات التجارية والسكنية الجديدة من ضمن قائمة المستهلكين. وفي المحصلة فإن ارتفاع متوسط تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية وإيصالها للمستهلك في ظل التعرفة الحالية ستتحمله شريحة "الموسرين" إذا ما أريد الحفاظ على التوازن بين إيرادات الشركة ومصروفاتها، وستجد هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج نفسها ملزمة بالتوصية برفع التعرفة على كبار المستهلكين. هذا طبعاً ما لم يتم إعادة النظر في الأسس التي بنيت عليها التعرفة الحالية. وهذا ما سنعرج عليه في مقالتنا المقبلة بإذن الله تعالى.